ملك العامل حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور قوله وبفسخ فرقها بين ما اذا فسخ
ملك العامل على المعتمد من الربح اذا فسخ القراض ولم يظهر خسران قبل
القسمة ويعتد قبل الفسخ والا فلا ربح وكان به لرأس المال قوله او تقاصا من
لربح القراض والمال معا حتى يأخذ ملك العامل حصته من الربح هكذا هو في النسخ
قوله او بالمال وما لك بعد لرأس المال كما لو اقتراض بعد ظهور ربح عزم
للعامل حصته من الربح وعبارة الروض وملك العامل حصته بالقسمة
وبفسخ على الفسخ بعدها وكذا الربح وقسم للمالك حصته وبتقاض ان كان المال
الباقي والفسخ لا ظهور انتهى واحتراز المصنف كابن الملقن عما لو اتلفه اجنبي
او العامل فان القراض باق ويدل المتلف والحالة هذه قوله لا لعاصيا
بعني ان تمرد مال القراض او تناحه وحكم ما يبدله وبدل ما يتعقه ونحو ذلك
مختص به المالك هذا لفظ الروض وشرحه قوله وتورث بظهور بعني لو مات
العامل وقد ظهر في المال ربح حصته من الربح لوارثه قوله وتجبر به بعض
وتالف لاصل تصرف بعني ان الربح وقايه لرأس المال يجبر به ما حصل والحسران
وكذا يجبر به ما تلف بعد التصرف لا ما تلف قبله والبد الاستيلاء بقوله لاصل
تصرف وهذا اذا لم يتلف جميع المال واما لو تلف جميعه فقد انفسخ القراض
ولا جبران سواء تلف قبل التصرف او بعده قوله فان فسخ وجب رد رأس المال
الى مثله بعني اذا فسخ بمال القراض وجب على العامل تخليص رأس المال بنقد وقوله
صفقته وبدد فان تحصل ربح اقتسماه وان لم يتحصل شيء فلا شيء للعامل وان
نقص عن رأس المال فلا شيء للعامل الا اذا كان نقصانه بتعد بصر فيه العامل
ضامنا هذا حكم القراض الصحيح واما اذا دفع رأس المال فظهر بهما او بحب

قوله ولذة البيع من راضب كاوم ربح بذله المالك لعل مراده والله اعلم
ما ذكره صاحب البيان رحمه الله تعالى ولذلك ان كان فاسدا او انفسخ
بعني القراض فليس للعامل ان يشتري بعقد ذلك شيئا مال القراض لانه انما
يشتري لمال القراض وقد انفسخ والبيع ينظر فيه فان كان قد اشترى
المال اخذ رب المال حقه منه وان كان عرضا او نقدا من غير جنس الاصل
فان اتفقا على بيعه او قسمته جاز وان طلب العامل البيع واسع لان
المالك قد يغلب ان يصبر الى البيع ستوا ظهر في المال
ربح ام لا كان نحو العامل من الربح لا يظهر الا بذلك وان المستفاد ان ظهر في المال
ربح فللعامل بيعه وان لم يظهر فيه ربح ففيه وجهان احدهما ليس للعامل البيع
والثاني له البيع لانه يرجو الربح في البيعة فان قال رب المال لا بيع العرض ولكن بعه
فان ظهر ربح فحقك منه فقال الشيخ ابو حامد ليس للعامل البيع
والحالة هذه لانه قد وصل لا حقه وزال الغرض هذا معنى كلام البيان
والله اعلم قوله ويكفي وارثا قوله ونحو في نقد بعني اذا مات العامل والمتاع
العرض فطلب ورثة المالك بيعه ليرثوا العامل نظر فان كان المال نقدا جاز
ولكفيه ان يقول قوله او بقيته على ما كان مورثك عليه ونحو ذلك وان كان
المبيع هو المالك انفسخ القراض ايضا ولورثته تعريف العامل بالنقد كذلك والمال
كان المال عرضا فله تحويل العرض فيه شرط ان العامل او رب المال كان العرض
ابتداعقد وعند القراض لا يصح على عين النقدين المضروبين قوله فان قوريابه
وفيها يابان نصفين فيضاعف كل ثلث مابيده بعني لو مات العامل والمال
لمدة اصلها مابيده وفيها مابان وكان قد شرط للعامل نصف الربح فحصل الفسخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)